الأمم المتحدة
S/2018/234
مجلس الأمن
Distr.: General
19 March 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

نحن، الموقّعين أدناه الأعضاء في مجلس الأمن، نكتب لنعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وخاصة من جانب الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، الذي اعتمده المجلس بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

وقد طالب القرار بأن توقف جميع الأطراف الأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية دون تأخير، وتكف عن شن الهجمات الموجهة ضد المدنيين وتمكّن من إيصال المساعدة والخدمات الإنسانية على نحو آمن ومستمر ودون عوائق ومن القيام بعمليات الإجلاء الطبي بشكل آمن وغير مشروط. وفي ١٢ آذار/مارس، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وبالرغم من دعم المجلس بالإجماع للقرار، أفاد الأمين العام قائلا إننا ”نشهد انتهاكات صارخة وهجمات عشوائية وعدم توفير الحماية للمدنيين والبنية التحتية المدنية“. وأفاد أيضا أنه لم يتم تقديم المساعدة والخدمات الإنسانية بصورة مأمونة أو من دون أي معوقات ولم يتم الإبقاء عليها، وأن إيصال المساعدة هذا كان مستحيلا خلال هدنة الخمس ساعات التي أعلنتها روسيا، وأن الحصار لم يرفع وأنه لم يتم إجلاء أي من المرضى والمصابين من ذوي الحالات الحرجة خلال فترة الـ ١٥ يوما. وباختصار، قال إنه لم يحدث وقف للأعمال العدائية.

وأشار الأمين العام إلى أن الغارات الجوية والقصف والهجمات البرية تكثفت بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، خاصة في الغوطة الشرقية، وأودت بحياة مئات عديدة من المدنيين. وأفاد الأمين العام أن السلطات السورية وحلفاءها قاما بتكثيف الغارات الجوية وشنا هجوما بريا بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وأن تقارير مقلقة عن استخدام الأسلحة الكيميائية استمرت في الورود. وأفاد الأمين العام أن السلطات السورية، بالإضافة إلى استمرارها في حملة العنف، تعمدت عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية عن طريق إزالة ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأصناف الطبية من القافلة الوحيدة التي حصلت على إمكانية الدخول إلى الغوطة الشرقية منذ اتخاذ القرار. وأشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة لا تزال تنتظر الإذن باستكمال إيصال المساعدة إلى دوما لصالح ٠٠٠ ٧٠ شخص، الذي وافقت عليه السلطات السورية بشكل أولي، وأكد أن إيصال جميع الإمدادات الإنسانية اللازمة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والصحية التي أزيلت سابقا، لا يزال يتسم بضرورته الماسة ويجب أن يُكفل دون تأخير.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا جميعا أن نكون متفانين في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويجب على المجلس أن يدعم قراراته وأن يكفل أن يكون لها جدوى؛ وإلا، فإننا نخاطر بتقويض مصداقية النظام الدولي. ونحث جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن، على الوفاء التام بمطالب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، التي يمكن، في حال تنفيذها، أن تنقذ بصورة فورية المئات بل الآلاف من الأطفال والنساء والرجال الذين عانوا بشكل حاد خلال السنوات الثماني الماضية من النزاع الوحشي في سورية.

وإذا لم تنفذ الدول الأعضاء القرار، لا بد أن يتخذ المجلس فورا إجراءات حاسمة لتحقيق الوقف الكامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء سورية وتيسير وصول المساعدة الإنسانية وحماية الشعب السوري.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسوا **دولاتر**
السفير
فرنسا

(توقيع) منصور **العتيبي**
السفير
الكويت

(توقيع) كاريل **فان أوستيروم**
السفير
مملكة هولندا

(توقيع) فرانسيسكو **تينيا**
السفير
بيرو

(توقيع) جوانا **فرونيكا**
السفيرة
بولندا

(توقيع) أولوف **سكوغ**
السفير
السويد

(توقيع) جوناثان **ألن**
السفير
المملكة المتحدة

(توقيع) نيكي ر. **هيلي**
السفيرة
الولايات المتحدة